

روح المعاني

بكر العواذل فى الصبح يلمنى والومهنه ويلقن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت أنه والجيد الاستدلال بقول ابن الزبير رضى الله تعالى عنها لمن قال له : لعن الله ناقة حملتني اليك أن وراكبها إذ قد قيل : فى البيت إنا لا نسلم أن إن فيه بمعنى نعم والهاء للسكت بل هى الناصبة والهاء ضمير منصوب بها والخبر محذوف أي أنه كذلك ولا يصح أن يقال : إنها فى الخبر كذلك وحذف الجزء ان لا حذف الجزأين جميعا لا يجوز وضعف هذا الوجه بأن كونها بمعنى نعم لم يثبت أو هو نادر وعلى تقدير الثبوت من غير ندرة ليس قبلها ما يقتضى جوابا حتى تقع نعم فى جوابه والقول بأنه يفهم من مصدر الاكلام أن منهم من قال : هما ساحران فصدق وقيل : نعم بعيد ومثله القول بأن ذلك تصديق لما يفهم من قول فرعون : اجئتنا لتخرجنا من ارضنا بسحرك يا موسى وايضا إن لام الأبتداء لا تدخل على خبر المبتدأ .

وأجيب عن هذا بأن اللام زائدة وليست للابتداء كما فى قوله : ام الحليس لعجوز شهر به ترضى من اللحم بعظم الرقبه أو بانها داخله على مبتدأ محذوف أي لهما ساحران كما اختاره الزجاج وقال : عرضته على عالمنا وشيخنا واستاذنا محمد بن زيد يعنى المبرد والقاضى اسماعيل بن اسحق بن حماد فقبلاه وذكرنا أنه اجود ما سمعناه فى هذا أو بانها دخلت بعد إن هذه لشبهها بأن المؤكدة لفظا كما زيدت أن بعد ما المصدرية لمشايتها للنافية فى قوله : ورج الفتى للخير ما إن رأيته على السن خيرا لا يزال يزيد ورد الأول بأن زيادتها فى الخبر خاصة بالشعر وما هنا محل النزاع فلا يصح الاحتجاج به كما توهم النيسابورى وزيف الثانى أبو على فى الأغفال بما خلاصته أن التاكيد فيما خيف لبسه فاذا بلغ به الشهرة الحذف استغنى لذلك عن التاكيد ولو كان ما ذكر وجهها لم يحمل نحو لعجوز شهرية على الضرورة ولاتقاس على أن حيث حذف معها الخبر فى ان محلا وان مرتحلا .

وان اجتمعا فى التاكيد لانها مشبهة بلا وحمل النقيض على النقيض شائع وابن جنى بأن الحذف من باب الايجاز والتاكيد من باب الأطناب والجمع بينهما محال للتنافى .

وأجيب : بأن الحذف لقيام القرينة والاستغناء غير مسلم والتأكيد لمضمون الجملة لا للمحذوف والحمل فى البيت ممكن أيضا واقتصارهم فيه على الضرورة ذهول وكم ترك الأول للآخر واجتماع الايجاز والاطناب مع اختلاف الوجه غير محال واصدق شاهد على دخول اللام فى مثل هذا الكلام ما رواه الترمذى واحمد وابن ماجد اغبط اوليائى عندى لمؤمن خفيف الحاذ نعم لا نزاع فى شذوذ هذا الحذف استعمالا وقياسا .

الثانى أن إن من الحروف الناصبة واسمها ضمير الشأن وما بعد مبتدأ وخبر والجملة

خبرها والى ذلك ذهب قدماء النحاة وضعف بأن ضمير الشأن موضوع لتقوية الكلام وما كان كذلك لا يناسبه الحذف والمسموع من حذفه كما فى قوله : إن من لام فى بنى نبت حسان ألمه وأعصه فى الخطوب وقوله : إن من يدخل الكنيسة يوما يلقي فيها جآذرا وطباء